بيان صحفي سري:

منظمة ترايل إنترناشونال تطلب من السلطات السويسرية مراقبة أنشطة مؤسسة غزة الإنسانية

23 مايو 2025 –
قدمت منظمة ترايل إنترناشونال طلبين إلى هيئة الرقابة الفيدرالية على المؤسسات (FSA) ووزارة الخارجية الفيدرالية (FDFA)لبدء تحقيقات إدارية لتحديد ما إذا كانت أنشطة مؤسسة غزة الإنسانية (GHF) التي تتخذ من سويسرا مقراً لها تتوافق مع القانون السويسري والقانون الإنساني الدولي .(IHL) وتقع على عاتق سويسرا، باعتبارها دولة وديعة لاتفاقيات جنيف، عليها بالتزام ضمان احترام القانون الدولي الإنساني، وخاصة للكيانات المتمركزة على أراضيها. تدعو منظمة ترايل إنترناشونال إلى اتخاذ تدابير عاجلة في ضوء المخاطر المحتملة التي يتعرض لها سكان غزة والمرتبطة بتسليم المساعدات الإنسانية المخطط لها .

في يومي 20 و21 مايو 2025، قدمت منظمة ترايل إنترناشونال تقريرين إلى ASF و DFAEعلى التوالي، من أجل التحقق، من ناحية، من امتثال أنشطة GHF لقوانينها الخاصة والنظام القانوني السويسري، ومن ناحية أخرى للقانون الفيدرالي بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج .(LPSP)

تخضع المؤسسات التي يتم إنشاؤها في سويسرا للتشريعات الفيدرالية والقانون الدولي، بما في ذلك أنشطتها في الخارج، وخاصة في السياقات الحساسة، مثل مناطق الصراع النشيطة. تهدف الشكاوى التي قدمتها منظمة ترايل إنترناشونال إلى معالجة الانتهاكات المحتملة من قبل مؤسسة GHF لمختلف قواعد القانون الوطني والدولي في أسرع وقت ممكن، وخاصة فيما يتعلق بـ "خدمات الأمن الخاصة" في إطار أنشطة المؤسسة، مثل الأمن العسكري لنقاط التوزيع ومراقبة الأفراد .

"يتطلب الوضع الإنساني المأساوي في غزة استجابة فورية. ومع ذلك، فإن الاستخدام المخطط له لشركات الأمن الخاصة يؤدي إلى عسكرة المساعدات بشكل محفوف بالمخاطر، وهو أمر غير مبرر في سياق تتمتع فيه الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية بالنزاهة والموارد والخبرة اللازمة لتوزيع هذه المساعدات دون تأخير على السكان المدنيين"، حسب ما شدد اليه فيليب غرانت، المدير التنفيذي لمنظمة ترايل إنترناشونال .

يتعين على سويسرا، باعتبارها دولة وديعة لاتفاقيات جنيف، ضمان الامتثال للقانون الإنساني الدولي، وخاصة من قبل الكيانات المسجلة والمتواجدة على أراضيها. وقد تعرضت أساليب توزيع المساعدات الإنسانية التي اتبعتها مؤسسة التمويل الإنساني العالمية لانتقادات بالإجماع من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية. إن إنشاء نقاط توزيع في مناطق جغرافية مستهدفة معينة يحد بشدة من الوصول إلى المساعدات الحيوية، والتي امتنعت إسرائيل بالفعل عن توفيرها لفترة طويلة في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني، بالنسبة لجزء كبير من السكان الذين قد يضطرون بعد ذلك - إذا كانوا قادرين على ذلك - إلى التحرك. حيث تشكل هذه الممارسة خطراً على مبادئ عدم التحيز والحياد والاستقلال والإنسانية، فضلاً عن مخالفتها للقانون الإنساني الدولي .

TRIAL International is a non-governmental organization fighting impunity for international crimes and supporting victims in their quest for justice. TRIAL International takes an innovative approach to the law, paving the way for justice for survivors of atrocities.

Media contact:
Zoé Goy
+41 22 519 03 96
media@trialinternational.org
www.trialinternational.org